أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان خلال الفترة (2010م_2024م)

د. عثمان صالح محمد علي *

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان خلال الفترة(2010م-2024م). تنبع أهمية البحث من كونه يتناول قطاعاً حيوياً يسهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التأريخي،مع تحليل قياسي باستخدام اختبارات استقرارية السلاسل الزمنيه ،وتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي .أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين الصادرات الزراعية وسعر الصرف،إلا أن أثر السياسة التمويلية(عرض النقود) لم يكن معنوياً إحصائياً في النموذج أظهر معامل التحديد ضعفًا في تفسير النموذج للمتغير التابع.

توصي الدراسة بتقوية المؤسسات التمويلية للصادرات وتوفير بنية تحتية داعمة للصادرات الزراعية.

الكلمات المفتاحية :السياسة التمويلية،الصادرات الزراعية،السودان،عرض النقود، سعر الصرف تصنيفJEL: E51، F14، Q17

* أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة إفريقيا العالمية

Abstract

The research problem lies in what is the impact of the financing policy on the development of agricultural exports in Sudan? The research assumed that the lack of funding leads to the deterioration of the agricultural exports sector and the lack of returns from it. The importance of the research stems from clarifying the impact of the financing policy on the development of agricultural exports in Sudan. The research aims to know the most appropriate financing policy for agricultural exports in Sudan. The research follows the descriptive analytical approach. And the historical approach, the research reached a number of results, the most important of which is that there is a positive direct relationship between inflation and the exchange rate. The research recommended a number of recommendations, the most important of which is the state's interest in export development as one of the effective means to increase national income, provide currencies and balance the balance of payments.

المقدمة:

تلعب السياسة التمويلية دوراً مهما في تقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بتقديم التسهيلات الائتمانية ويقوم البنك المركزي بتقديم السياسات النقدية التمويلية و المصرفية التي تعد أداةً من أدوات السياسات الكلية لتمويل القطاعات المختلفة ويتولى البنك المركزي المسؤولية كمنظم ومراقب للأنشطة التمويلية المختلفة.

التمويل في الدول النامية لا زال يغلب عليه طابع التمويل قصير الأجل لقلة الموارد المالية واعتماد البلاد على الموارد والمؤسسات المالية الأجنبية التي تهيمن على الأنشطة الاقتصادية.

ومن المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي حركة دوران الموارد الاقتصادية النقدية في مواسم الانتعاش والإنتاج وتراكمها وفي فتره الركود لذا نلاحظ أن هنالك اختلاف في التوازن بين حجم الادخار وفرص التوظيف، وأيضاً تغلب أسعار الصرف وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية مما يؤثر على حجم التمويل للقطاعات المختلفة.

يتم تحديد السياسة التمويلية سنوياً حسب الميزانية السنوية كما يتم وضع الخطط الاقتصادية التي تحدد أولويات التمويل للقطاعات التي تعتمد على الزيادة في حجم التمويل المصرفي على عرض النقود وذلك عن طريق الودائع كما يتأثر حجم توزيع التمويل للقطاعات بالأسعار.

تعتمد التجارة الخارجية على التمويل المصرفي لدعم وتعزيز التبادل التجاري فكلما توسعت التجارة الخارجية كلما ازدادت الأهمية لنمو الصادرات وكلما ازدادت الحاجة للتمويل.

بدأت الصادرات السودانية بالقطن الذي كانت تهيمن عليه جهة معينة وأيضا واجهت هذه التجارة العديد من المشاكل التمويلية وشح ونضوب العون الدولي والعجز اتجهت البلاد بعد فرض الحصار الاقتصادي في التسعينيات إلى التمويل من مواردها الذاتية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي كما هو مبين فلقد اعتمدت الدولة في مصادرها منذ الستينيات علي الموارد المالية الأجنبية وكانت صادرات البلاد آنذاك تعتمد على تصدير القطن أما العمليات المصرفية كان يهيمن عليها البنك الأهلي المصري وكان العائد للبلاد محسوبا بالعملة المصرية وليس العملة الأجنبية ولم تكن هناك رقابة على أسعار الصادر أو العائد منه.

وفي تلك الفترة قامت الدولة بتأميم الشركات الأجنبية ووضعت كل سلع الصادر تحت الترخيص واعتمدت الدولة في هذه الفترة على القروض.

أيضاً حدث اضطراب وهبوط في الأسعار في الأسواق العالمية نتيجة لشح الموارد المالية ونضوب العون الدولي والعجز وفي تلك الفترة أصدر بنك السودان السياسة النقدية التمويلية وذلك لما واجهت الصادرات السودانية من مشاكل عديدة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف تنمية الصادرات الزراعية في السودان، وما يرتبط بذلك من تساؤلات حول دور السياسة التمويلية في دعم هذا القطاع الحيوي. إذ يلاحظ قصور واضح في مساهمة الصادرات الزراعية في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية السياسات التمويلية المتبعة، ودورها في تشجيع أو إعاقة التنمية الزراعية. كما تبرز تساؤلات حول تأثير إحجام البنوك التجارية عن تمويل القطاع الزراعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصدير، إضافة إلى وجود عوامل وسياسات أخرى قد تسهم في تفاقم هذه

المشكلة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان، وبيان مدى إسهامها في تحقيق التنمية الزراعية وتعزيز موارد النقد الأجنبي.

فروض البحث:

1. القصور في التمويل يؤدي إلى تدهور قطاع الصادرات الزراعية وقله العائد منه.
2. تمويل الصادرات الزراعية يعتمد على التمويل المصرفي في القطاع الزراعي.
3. تنوع السلع الزراعية المصدرة يزيد من عائد البلاد من الصادر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد السوداني، وهو قطاع الصادرات الزراعية، لما له من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة موارد النقد الأجنبي. كما تبرز أهمية البحث في سعيه إلى تحليل أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية، بما يسهم في توضيح أوجه القصور في السياسات التمويلية الحالية وبيان انعكاساتها على الأداءالتصديري للقطاع الزراعي. وتكمن أهمية البحث أيضًا في توفير نتائج يمكن أن تفيد صانعي السياسات والجهات التمويلية في تبني سياسات أكثر فاعلية لدعم التمويل الزراعي، وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة، فضلاً عن إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتمويل الزراعي والصادرات في السودان.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

(1) تحديد السياسة التمويلية الأكثر ملاءمة لتنمية صادرات السودان، في ضوء قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين في السوق العالمية.

(2) دراسة وتقييم أساليب وأدوات التمويل المعمول بها حالياً، وبيان مدى فاعليتها في دعم وتنمية الصادرات.

(3) التعرف على أبرز المشكلات والتحديات التي تواجه تطبيق السياسة التمويلية، في ظل الظروف الاقتصادية السائدة والإمكانات المتاحة لدى البنوك التجارية والمتخصصة.

أدوات البحث:

يستخدم البحث أداة الكتب والمجلات والدوريات والملاحظة

حدود البحث:

الحدود الرمانية: الفترة الزمنية خلال 2010م-2024م.

الحدود المكانية: جمهورية السودان

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي.

الدراسات السابقة:

1.دراسة جار النبي بابو جار النبي ضحية: [1]

اهتمت الدراسة بقياس أثر الزيادة والانخفاض في حجم التمويل المصرفي المخصص لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2000–2022م، وبالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي وبيانات السلاسل الزمنية تم التوصل إلى أن زيادة التمويل المصرفي في الأجل الطويل تؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري، بينما انخفاض التمويل ليس له تأثيراً سلبياً، وأن الاختلال في العلاقة يصحح بمقدار −1.87، وعلى سلطات التمويل تبني سياسات تمويل مناسبة تعمل على الموازنة بين هيكل التمويل المصرفي واستخدامات الموارد المالية الموجهة إلى قطاع التجارة الخارجية لإصلاح الاختلال في الميزان التجاري.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن دراسة قياس أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان (2000–2022) من حيث الموضوع والنطاق والمنهج؛ إذ تركز الدراسة الحالية على أثر السياسة التمويلية في تنمية الصادرات الزراعية باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا محددًا، بينما تعالج الدراسة السابقة أثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية ككل وانعكاسه على الميزان التجاري، مع اعتمادها على التحليل القياسي، في حين تعتمد الدراسة الحالية على التحليل القطاعي والتنمية الاقتصادية.

[1]جار النبي بابو جار النبي ضحية،قياس أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2000-2022،المجلة الدولية للعلوم المالية و الادارية والاقتصادية ،لندن ،العدد الاول، 2025. ص ص80-95.

2.دراسة محمد عبدالله واخرون:[1]

أظهرت العديد من الدراسات أن الائتمان ضروري لتبني المدخلات والتقنيات الزراعية الحديثة في الدول النامية. ولذا، فإن مسألة كيفية اختيار المؤسسات المالية للمزارعين المتقدمين للحصول على القروض تُعدّ بالغة الأهمية. استخدمت الدراسة بيانات أولية من 401 أسرة ريفية في السودان لتحديد أنواع المزارعين المؤهلين للحصول على الائتمان من البنوك.استخدمت الدراسة نموذج بروبيت لدراسة العوامل التي تحدد كلاً من حصول المزارعين على الائتمان وتبني المدخلات الجديدة، ولبيان العلاقة بين إمكانية الحصول على الائتمان وتبني المدخلات الجديدة من خلال عوامل أخرى. تُشير النتائج الرئيسية إلى أن الخبرة الزراعية، وعدد الأصدقاء المقربين، والعمالة المستأجرة، والأراضي المزروعة، والري، وخدمات الإرشاد الزراعي، هي عوامل تُحدد بشكل كبير إمكانية حصول المزارعين على الائتمان من البنوك. كما تؤثر بعض هذه المحددات، مثل الأراضي المزروعة والري، على تبني المدخلات الجديدة. توجد علاقة قوية بين إمكانية الحصول على الائتمان من البنوك وإمكانية استخدام المدخلات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر نموذج بروبيت ذو المتغيرات الآلية أن استخدام المزارعين للأسمدة الكيميائية والأصناف المحسّنة يؤثر بشكل مباشر على قرار الحصول على القرض من البنوك. هذا يعني أن طلب المزارعين على الائتمان، الناجم عن فرصة استخدام مدخلات جديدة، قد تم تلبيته بالفعل من قبل البنوك في السودان. وتُظهر نتائج المقارنة، بالنسبة للعينة الفرعية، أن العلاقة بين إمكانية الحصول على الائتمان واعتماد المدخلات

[1] محمد عبدالله واخرون،العلاقة بين إمكانية الحصول على الائتمان واعتماد المدخلات الزراعية الجديدة: تقييم دور المؤسسات المالية في السودان:مجلة الاستدامة ،بازل، سويسرا ،العدد 2، المجلد 15 ،ص 1-18.

الجديدة في بنك المزارعين التجاري (FCB) أقوى منها في البنك الزراعي السوداني .(ABS) ولذلك، أوصت هذه الدراسة الحكومة السودانية باختيار بنك المزارعين التجاري (FCB) كمُقرض للقروض المدعومة لزيادة مساهمة البنوك في تطوير الإنتاج النباتي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة:

تركز الدراسة الحالية على تحليل أثر السياسة التمويلية الكلية (بما تشمل السياسات المصرفية، أدوات التمويل، وتوجيه الائتمان) على تنمية الصادرات الزراعية بوصفها مكونًا أساسيًا في التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري.

بينما تنحصر الدراسة السابقة في تحليل العلاقة الجزئية بين إمكانية الحصول على الائتمان واعتماد المدخلات الزراعية الحديثة على مستوى المنتجين، دون التطرق المباشر إلى أداء الصادرات أو التجارة الخارجية.

3. دراسة أوغبانجي: [1]

قيّم هذه الدراسة أثر التنمية المالية على نمو الصادرات الزراعية في نيجيريا، وتداعياتها على سياسة التصدير المُعاد تعريفها. تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1988 و2022 من قواعد بيانات البنك المركزي النيجيري ومنظمة الأغذية والزراعة. وطُبقت على البيانات نماذج النمو السنوي المركب، واختبار جوهانسن–جوسيليوس للتكامل المشترك، وتقنيات التقدير طويل الأجل، باستخدام برنامج EViews الإحصائي. أظهرت نتائج معدل النمو أن صادرات المحاصيل النقدية (CLG) سجلت أعلى معدل نمو (14.69%)، بينما تباطأ نمو صادرات المحاصيل الزراعية منخفضة التكلفة

[1] أوغبانجي،أثر التنمية المالية ونمو صادرات المحاصيل النقدية في نيجيريا: الآثار المترتبة على سياسة التصدير الجديدة،المجلة النيجيرية للزراعة والتكنولوجيا الزراعية، نيجيريا ،المجلد 4، العدد 4 (2024).ص ص 147-163

(LCFG) بنسبة 10.99%، وتسارع نمو صادرات المحاصيل الزراعية منخفضة التكلفة منخفضة التكلفة (LCBLA) بنسبة 24.57%، في حين سجلت صادرات المحاصيل الزراعية منخفضة التكلفة منخفضة التكلفة (PLR) انخفاضًا بنسبة 0.83%. وسجلت صادرات المحاصيل النقدية منخفضة التكلفة منخفضة التكلفة (LCLG) أعلى معدل نمو من حيث القيمة النقدية (31.74%). علاوة على ذلك، أظهرت مؤشرات التنمية المالية تأثيرًا غير متماثل على صادرات المحاصيل النقدية على المدى الطويل. وقد أوصي بأن تتعاون وزارة الزراعة والأمن الغذائي الاتحادية، ومجلس ترويج الصادرات النيجيري، والبنك المركزي النيجيري، ومجالس البنوك التجارية لتحسين التمويل الزراعي وتأمين سياسة سعر صرف مواتية لتصدير المحاصيل النقدية لزيادة نمو.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة:

الدراسة السودانية تتميز بتركيزها على العلاقة بين التمويل المصرفي والسياسة التمويلية والتنمية الزراعية والصادرات في سياق السودان، مع فترة أطول وتحليل ميداني، بينما دراسة نيجيريا تركز على التنمية المالية والسياسات التصديرية وتأثيرها على صادرات المحاصيل النقدية، دون ربط مباشر بالتمويل البنكي أو المدخلات الزراعية الحديثة.

المحور الأول: مفهوم السياسة التمويلية:

أولاً: تعريف السياسة التمويلية:

التمويل لغة يعني اعطيه المال، وهو إنفاقه أي أموله تمويلا، أي أزوده بالمال وتمول اي نما له ماله، وموله قدم له ما يحتاج اليه من مال.[1]

والتمويل اصطلاحاً هو تدبير الأموال في المشروع[2]،وهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة اليها، ويمكن ان يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل[3]، وهو أحد فروع النظرية الاقتصادية وهو يركز على وصف وتحميل اساليب التمويل المتعددة، فالتمويل هو توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط[4]، تعرف سياسة التمويل هي الخطوات التي يتم اتباعها من طرف متخذ قرار التمويل في المؤسسة، وذلك من اجل تحقيق أهداف المؤسسة المحددة بواسطة استرايجيات المالية،[5]هو تخصيص وتوجيه التمويل وسلامة وفاعلية التنفيذ التى يشارك فيها القطاع العام والخاص من خلال عمليات التمويل من البنوك

---

[1] ابراهيم انس وعبدالحليم منتصر ،المعجم الوسيط: مجموعة اللغة العربية ،القاهرة ،1998 ،ص930

[2] عبدالفتاح دياب حسن ،إدارة التمويل في مشروعات الاعمال، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية، ص 31

[3] جميل خطاطبة، موسعة المصطحات الاقتصادية والاحصائية: دار النهضة، بيروت ،1986، ص 17.

[4] الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الاسلامي التحديات و الرؤى المستقبيلة: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2006، ص23-24

[5]Steve lumby, Chris Jones , corporate finance: Theory and practice, Homson, London, 2003, P03

التجارية والمؤسسات المالية تتفاعل كل من السياسة النقدية والسياسة الائتمانية وسياسات سعر الصرف لتساهم بطريقة غير مباشرة في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية وتقليل أو احتواء أثارها السالبة على القطاعات الإستراتيجية وقطاعات الإنتاج.

وهى تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية ومن أهم التدابير التى تضمنتها السياسات التمويلية هي تحديد شروط كمية ونوعية لتمويل قطاعها وتوفير احتياجات التمويل ومستلزمات القطاعات ذات الأولوية وتحديد ضوابط التمويل لتؤمن سلامة وفعالية استخدام الموارد، لذلك يجب تكامل السياسة الاقتصادية المالية النقدية التمويلية لتقليل الاختلافات والتشوهات في الاقتصاد والسياسات التمويلية وأهميتها في دعم الإصلاح الاقتصادي.

يشمل نظام التمويل لأي دولة أنواعا مختلفة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويتولى البنك المركزي مسئولية المنظم والمراقب للأنشطة التمويلية في جميع الدول[1].

ثانيا: أهداف السياسة التمويلية:

إن أهداف السياسة التمويلية تكون مندمجة مع أهداف الإستراتيجية المالية والتي تعمل بالتنسيق مع بقية الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة ككل[2]، وتتمثل أهم أهداف السياسات التمويلية:[3]

[1] ابن عوف ،مجلة الصناعة والتنمية، دار الخرطوم للنشر ،الخرطوم، العدد السابع ،2001، ص20

[2] أحمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية، دار العلوم ،عناية، الجزائر،2008، ص 25.

[3] الياس بن ساسي،يوسف قريشي،التيسير المالي(الإدارة المالية):دار وائل، عمان، الاردن ،2006، ص235.

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار في سعر الصرف بإدارة وضبط وتنظيم السيولة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ودعم إستراتيجية تخفيف حدة الفقر.
2. تحرير السياسات النقدية والتمويلية.
3. تطوير وترقية أداء الجهاز المصرفي وتوسيع دائرة التعمق النقدي وتعبئة المدخرات القومية.
4. إنشاء وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية.
5. استخدام التقنية المصرفية وتطوير أنظمة الدفع.
6. تطوير وتنظيم سوق النقد الأجنبي وبناء احتياطيات تناسب حاجة الاقتصاد القومي وتقليل عجز القطاع الخارجي.
7. تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال.
8. تعظيم المردودية.
9. محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق معدلات نمو عالية.
10. التأقلم مع المحيط المالي للمؤسسة.

المحور الثاني: مفهوم التجارة الخارجية:

اولا: تعريف التجارة الخارجية:

يطلق على عملية التبادل للسلع و الخدمات بين الدول بالتجارة الدولية او التسويق الدولي وتتم بين الدول من خلال عملية التصدير و الاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والأصول الرأسمالية والمعلومات من دولة لأخرى وفق اجراءات ادارية ومالية محددة،[1]يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من قبل أجهزة الدولة المختلفة والتي تعمل علي تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه علي المستوى الدولي أو الإقليمي إن كل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغاية تحقيق أهداف معينة يمكن ان تسمى بالسياسة التجارية وهى عبارة عن برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية سياسية معينة.

وأيضاً مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها علي تحقيق هذه الأهداف والتي عبرها يقوم الاقتصاد القومي بتصديق فائض الإنتاج المحلى إلي الخارج كما يقوم عبرها أيضاً يسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي ومن هذا المنطلق فان قطاع التجارة الخارجية

[1] أحمد عبدالله ابراهيم احمد ،تمويل التجارة الخارجية ،شركة مطابع السودان للعملة ،الخرطوم ،2010،ص ص 6-7.

بما فيه من سياسة تجارية يؤثر في القطاعات المحلية ويتأثر بها ومن ناحية أخري نلاحظ انه يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.

ومن خلال التعريفات يتضح أن سياسة التجارة الخارجية جزء من السياسة الاقتصادية فهي همزة الوصل بين المذاهب والنظم الاقتصادية كما أنها همزة الوصل بين المذاهب التجارة الخارجية والنظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والمتبع للسياسات التجارية الخارجية لأي دولة.

ثانيا: انواع التجارة الخارجية:

تنقسم التجارة الخارجية إلى ثلاث أنواع رئيسية من حيث تطبيقها وهي: [1]

أ.التجارة الخارجية القومية الوطنية:

وهي التي تتمثل في ما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير علي تجارتها الخارجية

ب.التجارة الخارجية الإقليمية:

ويقصد بها تلك التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية والتكتلات الإقليمية مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغيرها.

ج.التجارة الخارجية الدولية:

وهي التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموماً وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمى إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود.

[1] احمد عبد الله إبراهيم ،تمويل التجارة الخارجية ،دار الخرطوم للنشر ،الخرطوم، الطبعة الأولى، 2014، ص20

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم اقتصاديات الدول في العالم حيث توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع وخدمات غير متوفرة من خلال الاستيراد والتخلص من الفائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، تؤثر هذه النشاطات للاستيراد والتصدير على الأسواق السلعية (الإنتاج ،الدخل، العمالة ،وعلى الأسواق النقدية والمالية) ولقد ساهمت التجارة الدولية في زيادة درجة الترابط بين الدول ومن أهم أهداف التجارة الخارجية هي إمكانية نسب جميع الدول فى هذه التجارة دون ان تحبس أحد وذلك لما تتركه من أثر ايجابي على الكفاءة الاقتصادية و الرفاه الاقتصاديحيث تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في إي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في الاتي [1]:

1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

2. اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد أو انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من اثأر على الميزان التجاري.

3. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً

[1] محمد مصطفي عز العرب،سياسات تخطيط التجارة الخارجية،ماجستير، غير منشور ،الاقتصاد، الدراسات الإنمائية ،الخرطوم،2009، ص37

4. التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

5. نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات القومية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

6. تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة لتحقيق التوازن بين كميات الطلب والعرض

7. الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

8. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

9. العولمة السياسية التي تسعي لإزالة الحدود وتقصير المسافات التي تحاول أن تجعل العالم قرية صغيرة.

رابعا: اسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشاكل الندرة النسبية، وتتمثل أهم هذه الاسباب فيما يلي:[1]

- ليس لكل دولة نفس الامكانيات التي تكفي لانتاج كل السلع والخدمات.
- اختلاف تكاليف انتاج السلع بين الدول المختلفة، نظراً لاختلاف البيئة.
- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الانتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.

[1] هارون العشي، مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2018 ص ص 158-159

المحور الثالث: مفهوم الصادرات الزراعية:

أولاً: تعريف الصادرات الزراعية:

تعرف الصادرات الزراعية بانها الصادرات التي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية و التي تمثل أهم مصادر الحصول على العملات الصعبة والتمويل الخارجي للدول وتعد من أهم عوامل تحسين أداء ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي وتشير الدراسات إلى أن الأداء الجيد للصادرات يترتب عليه تحسين إجباري في المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى العكس تدهور الصادرات يؤدي إلى تراجع أداء الاقتصادالكلي للدولة[1]

ثانيا: المشاكل التي توجه قطاع الصادرات الزراعية:

من أهم المشاكل التي تواجه قطاع الصادرات الزراعية ما يلي:

1. عدم وجود البنية التحتية اللازمة لقيام مشروعات الإنتاج الموجهة نحو الصادر وعدم توفر التمويل اللازم لسلفيات طويلة الأجل لتمويل البنيات التحتية.

2. تعاني السياسات التجارية والمصرفية من جملة من الإشكالات، أبرزها عدم استقرار سياسات سعر الصرف والسياسات التمويلية، إلى جانب غياب مؤسسات وطنية فاعلة لضمان الصادرات القومي.

3. الاعتماد على دول معينة في تسويق الصادرات إذ نجد أن المصدرين يركزون في تسويق منتجاتهم على دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وقليل من الدول العربية والأفريقية

[1] عبيد الله محجوب عبيد الله واخرون, دور الصادرات في أداء الاقتصاد السوداني , ورقة علمية م, ورقة علمية غير منشورة 2017 ص 1.

4. سيطرة الحكومات على العملية الإنتاجية والتصديرية لبعض الصادرات الزراعية الأساسية مما يقلل من قدرة القطاع الخاص على المنافسة ويقلل من تصنيع وتنويع الصادرات (هيمنة بعض الدول علي المواد الأولية).

5. عدم كفاءة المصدرين وضعف معلوماتهم العالمية وقدراتهم المالية والإدارية علاوة على ذلك التنافس غير الرشيد بين المصدرين.

6. عدم توازن الاتفاقيات الموقعة بين وبعض الدول وانعدام المعلومات المتعلقة بالأسواق العالمية.

ثالثا:السياسات والإجراءات اللازمة لتطوير قطاع الصادرات:

1/ التمييز في إقامة وتأسيس المشروعات الإنتاجية على النحو التالي:[1]

- مشروعات الإنتاج للاستهلاك المحلى بحيث توجه منتجاتها للسوق المحلي.
- مشروعات الإنتاج الموجهة للتصدير، حيث يتم تسويق كامل إنتاجها إلى الأسواق الخارجية.

على أن تتم رعاية هذه المشروعات وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها لتتمكن من تجاوز مراحل التأسيس وتحقيق أهدافها في الإنتاج المستدام وفق المتطلبات العالمية في الجودة والأسعار

2/ تقوية وتطوير مؤسسات تمويل قطاع الصادرات القائمة والحصول على خطوط تمويل خارجية تضمن استمرارية تدفق التمويل وفق الجدولة المقررة له.

3/ تطوير مؤسسات تأمين الصادرات وخلق شراكات لها علي المستوى الإقليمي والعالمي لتقليل المخاطر.

[1] احمد مجذوب احمد علي ،الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية الاختيارات السياسية ،هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2013، ص139

4/ تقييم عائدات الصادر بأحسن سعر صرف سائد في السوق عند انتهاء إجراءات الصادر بما يشجع أصحاب حصيلة الصادرات على تحويل كل حصيلتهم إلى داخل الدولة ومنحهم حرية التصرف فيها بالبيع للصرافات والمصارف أو البنك المركزي

5/ تشجيع الخدمات والصناعات المساعدة على تطوير الصادرات: مثل صناعات التبريد والفرز والتصنيف والتغليف والتعبئة والنقل والمحاجر والترويج والتسويق.

6/ تأهيل القطاع الخاص فنياً وإدارياً ومالياً ليتولى المبادرة في التنفيذ لكل أنشطة الصادرات

المحور الرابع: اثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان:

يهدف هذا المحور إلى اختبار فروض البحث وبيان مدى تحقق أهدافه من خلال التحليل القياسي والإحصائي لبيانات السلاسل الزمنية، وذلك لقياس أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في السودان خلال الفترة (2010–2024).

وقد تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرامج الإحصائية (EViews وSPSS)، مع إجراء الاختبارات القياسية اللازمة للتحقق من صلاحية النموذج المقدر.

اولا: مرحلة توصيف النموذج وتحديد المتغيرات:

اعتمدت الدراسة على نموذج انحدار خطي متعدد لقياس أثر السياسة التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية، وصيغ النموذج على النحو الآتي:

$Y=\beta0+\beta1X1+\beta2X2+UY = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + UY=\beta0+\beta1X1+\beta2X2+U$

حيث:

- Y: تنمية الصادرات الزراعية (المتغير التابع)
- X1: السياسة التمويلية (عرض النقود/التمويل المصرفي)
- X2: سعر الصرف.
- U: الحد العشوائي.

– الإشارات المسبقة للمعالم:

بالرجوع للعلاقة بين السياسات التمويلية والصادرات الزراعية السودانية، حسب النظريات الاقتصادية، فمن المتوقع أن تكون اشارات معالم النموذج على النحو التالي:

A = يتوقع (الثابت) معدل الصادرات الزراعية موجب الاشارة.

B_1= معدل تغير السياسة التمويلية (عرض النقود) موجب الاشارة للعلاقة الطردية مع معدل الصادرات الزراعية.

= معدل تغير سعر الصرف.B_2

ثانيا: فحص بيانات النموذج واختبارات السكون:

1– تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية:

2– اختبارات سكون السلسلة الزمنية:

اختبارات جذور الوحدة Unit Root Tests

من الضرورى تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة فى مستواها أم عند حساب الفروق الأولى، ويتم ذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة، وعلى المستوى التطبيقى هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال البرنامج لاختبار صفة السكون فى السلسلة ونجد من اهمها:

1- اختبار ديكى فوللر البسيط (Dickey-Fuller ,1979)

2- اختبار ديكى فوللر المركب(Augmented Dickey-Fuller, 1981)

3- فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988) .

نموذج تطبيقى لأختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام برنامج (E-Views):

تم إعداد جدول يوضح استقرار متغيرات الدراسة، وفي هذا الجدول استعرضت الدراسة نوع الاختبار ومستوى استقرار المتغيرات وقيمة إحصائية ديكي – فولر ومستوي المعنوية المحدد وهو 5%.

جدول (1) نتائج اختبار ADF لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغير	نوع الاختبار	استقرار المتغير	إحصائية الاختبار	مستوي المعنوية (5%)
KOM	ADF	1^{ST} Difference	-3.394260	-3.081002
X	ADF	1^{ST} Difference	-4.926483	-3.098896
M	ADF	1^{ST} Difference	-4.823164	-3.081002
RX	ADF	1^{ST} Difference	-4.903732	-3.081002
GDP	ADF	1^{ST} Difference	-3.778987	-3.081002
POB	ADF	2^{ST} Difference	-4.863207	-3.119910

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام E-views

اتضح من نتائج اختبارات جزر الوحدة لاستقرار بيانات متغيرات الدراسة أن أغلب المتغيرات مستقرة في الفرق الأول من اختبار (ADF) إلا متغير حجم معدلات الميزان التجاري في الفرق الثاني لنفس الاختبار (ADF). وهذا مؤشر علي أن المتغيرات متكاملة من نفس درجة الإستقرار والسكون. تم تحليل البيانات بواسطة طريقة المربعات الصغرى واستخدم الباحث برنامج (Spss) وكانت النتائج كما في الجدول (2) **ادناه:**

المقدرات	قيمة	الخطأ المعياري
الثابت a	15.988	3.260
معامل b_1	-6.727	000
معامل b_2	25.160	11.671

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام Spss

توضح النتائج أن معامل الثابت جاء موجباً ومعنوياً، في حين جاء معامل عرض النقود بإشارة سالبة، بينما جاء معامل سعر الصرف موجباً.

ثالثا: مرحلة تقييم معلمات النموذج المقدرة:

لمعرفة مدى اعتمادية النتائج المقدرة في جدول التقديرات أعلاه نستخدم المعايير الاتية:

1. معيار اقتصادي:

تتفق إشارة معامل سعر الصرف الموجبة مع النظرية الاقتصادية، حيث يسهم تحسن سعر الصرف الحقيقي في زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية .أما الإشارة السالبة لمعامل عرض النقود، فتشير إلى ضعف

كفاءة السياسة التمويلية في دعم الصادرات الزراعية، وهو ما يمكن تفسيره بوجود اختلالات هيكلية ومؤسسية في توجيه التمويل المصرفي.

2.معيار احصائي:

وفي هذا المعيار نتناول فيه:

i. الوسط الحسابي، والانحراف المعياري في الجدول (3) أدناه:

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
11.31076	16.0233	11.31076
684133.20964	485165.3444	684133.20964
.19372	.1311	.19372

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات– بإستخدام Spss

ii.معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل كما موضح في الجدول رقم (4) ادناه:

Adjusted R Square معامل التحديد المعدل	R Square معامل التحديد
.359	.434

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات– بإستخدام Spss

من الجدول (4) أعلاه نجد أن معامل التحديد يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 43% من التغيرات في تنمية الصادرات الزراعية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

iii. والاختبارات اختبار (F)

من الجدول (5) أدناه نجد أن نتائج اختبار F تشير إلى أن النموذج ككل معنوي إحصائياً عند مستوى(5%) ، مما يدل على صلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وهذا يعني أن النموذج يعتمد عليه في تفسير التغير الحاصل في معدل الصادرات الزراعية.

جدول (5) تحليل التباين(ANOVA)

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	943.887	2	471.943	5.751	.014[b]0
	Residual	1230.980	15	82.065		
	Total	2174.867	17			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام Spss

i. اختبار T.

من الجدول (6)أدناه نجد أن معنوية المقدرات كل على حدى أي أن معامل عرض النقود لاختبار tP-value (2.036-) وهي أقل من (5%) أي أنها غير معنوية يعني ليس لعرض النقود أثر في تغير معدل الصادرات الزراعية. أظهرت النتائج أن معامل سعر الصرف معنوي إحصائياً، في حين لم يثبت الأثر الإحصائي لمعامل عرض النقود، مما يشير إلى محدودية دور السياسة التمويلية الكلية في دعم الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة.

- أما بالنسبة لمعامل سعر الصرف لاختبار tP-value (2.156) وهي أقل من (5%) أي أنها معنوية يعتمد عليها في تفسير التغير الذي يحدث في معدل الصادرات الزراعية. وبهذا الاختبار نجد أن النموذج قد اجتاز المعيار الاحصائي.

جدول رقم (6) معنوية اختبار ت (t)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(تابت)	15.988	3.260		4.904	.000
	عرض النقود	-6.727	3.000	-.407-	-2.036-	.060
	سعر الصرف	25.160	11.671	.431	2.156	.048

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام Spss

ii. فترة الثقة:

بالنسبة لمعالم النموذج المقدرة كما في الجدول (7) أدناه: نجد أن القيمة المقدرة للثابث (15.988) تقع بين الحد الأدنى (9.039) والحد الأعلى (22.938)، ونجد ان القيمة المقدرة لمعامل سعر الصرف (25.160) تقع بين الحد الادنى (0.2830) والحد الأعلى (50.036)، وعليه يمكن

اعتماد المعلمات المقدرة.غير ان معلمة عرض النقود ليس لها دور عليه يمكن تجاهلها.

جدول رقم(7) معالم النموذج المقدرة

العلمات	قيمة المقدرات	95.0% Confidence Interval for B فترة الثقة للمعلمات المقدرة 95%	
		Lower Bound	Upper Bound
الثابت	15.988	9.039	22.938
معلمة عرض النقود	-6.727E-006	.000	.000
معلمة سعر الصرف	25.160	.2830	50.036

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام Spss

ثالثاً: المعيار القياسي:

1. مصفوفة الأرتباطات الخطية لمتغيرات النموذج

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: نجد أن معامل الارتباط بين الصادرات الزراعية وعرض النقود ذو علاقة وسط عكسية سالبة الاشارة(51- %)، وأن معامل الارتباط (بيرسون) و الصادرات الزراعية و سعر الصرف علاقة وسط وطردية موجبة الاشارة (53%) أي أنها علاقة مقبولة ذات دلالة احصائية أو ذات أثر في النموذج المقدر. وأنه ليس لديه أي ارتباط خطي يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة. كما موضح أدناه:

جدول (8) معاملات الارتباط (بيرسون)

		الصادرات الزراعية	عرض النقود	سعر الصرف
Pearson Correlation	الصادرات الزراعية	1.000	-.509-	.527
	عرض النقود	-.509-	1.000	-.236-
	سعر الصرف	.527	-.236-	1.000
Sig. (1-tailed)	INFLATION	.	.016	.012
	MoneySupply	.016	.	.173
	ExchangeRate	.012	.173	.
N	INFLATION	18	18	18
	MoneySupply	18	18	18
	ExchangeRate	18	18	18

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام Spss

2. الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

نجد أن الموذج المقدر به يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي بحسب اختبار Durbin-Watson (1.246) حيث تقع القيمة لمعامل واتسون بعيدة عن (2) ويعزى هذا الارتباط لوجوده

3. مشكلة عدم ثبات التباين hetroscadasticity:

من فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت أي أن متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألا يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن والشكل رقم (1و2) أدناه يشير إلى عدم وجود هذه المشكلة.

شكل (1)المدرج التكراري للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخاص بالصادرات الزراعية

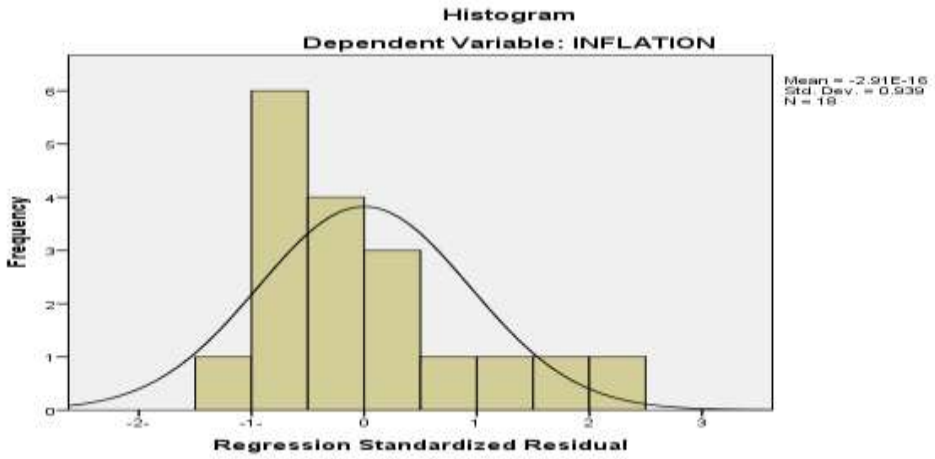

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

النتائج:

في ضوء التحليل القياسي والإحصائي الوارد أعلاه، يمكن استخلاص النتائج التالية بشكل علمي ومنهجي:

أولاً: نتائج توصيف النموذج

1- تم بناء نموذج قياسي يربط بين تنمية الصادرات الزراعية (المتغير التابع) وكل من السياسة التمويلية وسعر الصرف (متغيرات مستقلة)، بما يتسق مع الإطار النظري للاقتصاد الكلي.

2- الإشارات المسبقة للمعالم جاءت متوافقة جزئياً مع النظرية الاقتصادية، حيث يُتوقع تأثير موجب للسياسات التمويلية وسعر الصرف على الصادرات الزراعية.

ثانياً: نتائج فحص واستقرار البيانات

(29) أظهرت اختبارات جذر الوحدة (ADF) أن معظم متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء متغير الميزان التجاري الذي استقر عند الفرق الثاني، مما يشير إلى تكامل المتغيرات وإمكانية استخدامها في التقدير القياسي.

(30) استيفاء شرط السكون يعزز من موثوقية نتائج الانحدار ويحد من مشكلة الانحدار الزائف.

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج

1. جاءت إشارة الثابت موجبة ومعنوية، بما يعكس وجود عوامل هيكلية أخرى مؤثرة في تنمية الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة.

2. أظهرت نتائج التقدير أن معامل عرض النقود (السياسة التمويلية) جاء بإشارة سالبة وغير معنوية إحصائياً، ما يشير إلى ضعف دور السياسة التمويلية في دعم الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى اختلالات هيكلية ومؤسسية في النظام التمويلي

3. في المقابل، جاء معامل سعر الصرف موجباً ومعنوياً إحصائياً، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن تحسن تنافسية سعر الصرف يسهم في زيادة الصادرات الزراعية.

4. . ضعف القوة التفسيرية للنموذج يرجع إلى استبعاد متغيرات مؤسسية وهيكلية مؤثرة لم تتوفر بياناتها الكمية."

رابعاً: نتائج التقييم الإحصائي

1. بلغ معامل التحديد (R^2) حوالي (43%)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة متوسطة من التغير في المتغير التابع، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدخل النموذج.

2. أظهر اختبار (F) معنوية النموذج ككل عند مستوى (5%)، مما يعني صلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

3. بين اختبار (t) أن سعر الصرف متغير مؤثر ومعنوي، في حين لم يثبت التأثير الإحصائي لعرض النقود.

خامساً: نتائج الاختبارات القياسية

1. أوضحت مصفوفة الارتباط وجود علاقة طردية متوسطة بين الصادرات الزراعية وسعر الصرف، وعلاقة عكسية متوسطة بين الصادرات الزراعية وعرض النقود، دون وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

2. أشار اختبار Durbin–Watson إلى وجود ارتباط ذاتي للبواقي، مما يعكس طبيعة البيانات الزمنية والحاجة إلى نماذج أكثر تقدماً مستقبلاً.

3. بينت اختبارات ثبات التباين والمدرج التكراري للبواقي المعيارية عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين(Heteroscedasticity) ، مما يدعم كفاءة تقديرات.OLS

التوصيات:

1.التمييز في إقامة وتأسيس المشروعات الإنتاجية للاستهلاك المحلي بحيث توجه منتجاتها للسوق المحلي و المشروعات بغرض الصادرحيث يتم تصدير كافة المنتجات للأسواق الخارجية على إن تتم رعاية هذه المشروعات وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها لتتمكن من تجاوز مراحل التأسيس وتحقيق أهدافها في الإنتاج المستدام وفقاللمتطلبات العالمية في الجودة والأسعار.

2.العمل على تقوية وتطوير مؤسسات تمويل قطاع الصادرات القائمة والحصول على خطوط تمويل خارجية تضمن استمرارية تدفق التمويل لهذه المؤسسات.

3. تطوير مؤسسات تأمين الصادرات وخلق شراكات لها على المستوى الإقليمي والعالمي لتقليل المخاطر.

4.تقييم عائدات الصادر بأحسن سعر صرف سائد في السوق عند انتهاء اجراءات الصادر بما يشجع أصحاب حصيلة الصادرات على تحويل كافة الحصائل إلى داخل السودان.

5.تشجيع الخدمات والصناعات المساعدة على تطوير الصادرات مثل صناعات التبريد والفرز والتصنيف والتغليف والتعبئة والنقل والمحاجر والترويج والتسويق.

6.تأهيل القطاع الخاص فنياً وإدارياً ومالياً ليتولى المبادرة في التنفيذ لكل أنشطة الصادرات.

المراجع:

اولا:**المراجع العربية:**

1. ابراهيم انس وعبدالحليم منتصر ،**المعجم الوسيط:** مجموعة اللغة العربية ،القاهرة ،1998

2. أحمد بوراس، **تمويل المنشأت الاقتصادية،** دار العلوم ،عناية، الجزائر ،2008، ص 25.

3. أحمد عبد الله إبراهيم ،**تمويل التجارة الخارجية** ،دار الخرطوم للنشر ،الخرطوم،، 2014،

4. أحمد عبدالله ابراهيم احمد ،**تمويل التجارة الخارجية** ،شركة مطابع السودان للعملة ،الخرطوم ،2010،.

5. أحمد مجذوب أحمد علي ،**الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية الاختيارات السياسية** ،هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2013،

6. جميل خطاطبة، **موسعة المصطحات الاقتصادية والاحصائية:** دار النهضة، بيروت ،1986،

7. الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الاسلامي التحديات و الرؤى المستقبيلة:** شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2006،

8. عبدالفتاح دياب حسن ،**إدارة التمويل في مشروعات الاعمال،** سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية،

9. هارون العشي، **مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2018

10.الياس بن ساسي،يوسف قريشي،**التيسير المالي(الإدارة المالية):**دار وائل، عمان، الأردن ،2006،

ثانيا:المراجع الاجنبية:

Steve lumby, Chris Jones , corporate finance: Theory and practice, Homson, London, 2003, P03

ثالثا: الدوريات

(47) ابن عوف ،**مجلة الصناعة والتنمية،** دار الخرطوم للنشر ،الخرطوم، العدد السابع ،2001

(48) أوغبانجي، أثر التنمية المالية ونمو صادرات المحاصيل النقدية في نيجيريا: الآثار المترتبة على سياسة التصدير الجديدة، المجلة النيجيرية للزراعة والتكنولوجيا الزراعية، المجلد 4، العدد 4 (2024).

(49) عبيد الله محجوب عبيد الله واخرون, **دور الصادرات في أداء الاقتصاد السوداني** ، ورقة علمية م, ورقة علمية غير منشورة 2017 جار النبي بابو جار النبي ضحية،قياس أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2000-2022،المجلة الدولية للعلوم المالية و الادارية والاقتصادية ،العدد الاول، 2025.

(50) محمد عبدالله واخرون، العلاقة بين إمكانية الحصول على الائتمان واعتماد المدخلات الزراعية الجديدة: تقييم دور المؤسسات المالية في السودان:مجلة الاستدامة ،العدد 2، المجلد 15.

رابعا: الرسائل الجامعية:

محمد مصطفي عز العرب،**سياسات تخطيط التجارة الخارجية**،ماجستير، غير منشور ،الاقتصاد، الدراسات الإنمائية ،الخرطوم،2009،

الملاحق

جدول :(1) مؤشرات التمويل الزراعي والصادرات الزراعيةفي السودان خلال الفترة (2010–2024)

السنة	إجمالي التمويل الزراعي (مليارجنيه)	نسبة التمويل الزراعي من إجمالي التمويل(%)	سعرالفائدة (%)	قيمة الصادرات الزراعية (مليارردولار)	نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات(%)	معدل نموالصادرات الزراعية (%)
2010	3.8	22	12.0	1.45	36	—
2011	4.1	21	11.8	1.60	37	+10.3
2012	4.9	20	12.5	1.48	35	−7.5
2013	5.3	19	13.0	1.66	38	+12.2
2014	6.1	18	14.2	1.79	39	+7.8
2015	7.4	17	15.1	1.93	40	+7.8
2016	8.9	16	15.7	2.04	41	+5.7
2017	10.2	16	16.0	2.17	42	+6.3
2018	12.4	15	17.5	2.32	43	+6.9
2019	14.7	14	18.3	2.20	41	−5.2
2020	17.3	13	19.0	2.05	39	−6.8
2021	19.5	13	21.2	2.26	41	+10.2
2022	22.0	14	23.0	2.39	42	+5.8
2023	24.6	15	25.5	2.56	44	+7.1
2024	27.2	16	27.0	2.63	45	+2.7

المصدر :تقارير بنك السودان المركزي(2023–2010) ، وزارة التجارة والتموين، منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، وتقديرات الباحث لعام.2024